الأمم المتحدة

A/C.3/71/6

الجمعية العامة

Distr.: General
15 November 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

اللجنة الثالثة

البند ٦٨ من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم المعلومات التالية بشأن التنافس بين الأحزاب وتعددية الآراء في أوزبكستان (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٦٨ من جدول الأعمال، ”تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها“.

(توقيع) مظفر **مدراخيموف**

221116 211116 16-20191 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

المنافسة بين الأحزاب وتعددية الآراء

ستجري انتخابات رئيس جمهورية أوزبكستان في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وفقا للمادتين ٩٦ و ١١٧ من الدستور. ويتم تنظيم الانتخابات وإجراؤها عن طريق اللجنة الانتخابية المركزية وعلى مستوى المقاطعات واللجان الانتخابية المحلية.

وبرزت أوزبكستان تدريجيا، منذ استقلالها، كدولة ديمقراطية تستند إلى القانون وتنشط فيها مؤسسات المجتمع المدني. وفي هذا السياق، تؤدي تهيئة الظروف اللازمة لتنظيم وإجراء انتخابات مفتوحة وحرة تشكّل أساس الديمقراطية الحديثة دوراً رئيسياً.

وتمثل القوى السياسية المشاركة في الانتخابات على أساس برامجها الانتخابية آلية طبيعية للتنمية والتقدم. ويبيّن تطور نظام تعدد الأحزاب في أوزبكستان أن هذه الآلية تعتمد، في كل مرحلة من مراحل الإصلاح، على إنشاء إطار قانوني وتحسينه لتعزيز النشاط السياسي للأحزاب.

كما أن دستور أوزبكستان وقانون الجمعيات العامة وقانون الأحزاب السياسية وقانون (تمويل) الأحزاب السياسية وعدداً من الصكوك التشريعية الأخرى المعتمدة بموجب الدستور قد أرست أساساً قانونياً متيناً لإنشاء الأحزاب والجمعيات العامة التي تعبر عن مصالح مختلف قطاعات السكان ولتطوّرها الحر.

وتم تطوير الإطار الإجرائي والمؤسسي الذي يتيح للأحزاب المشاركة في العمليات السياسية والانتخابية بشكل تدريجي ومستمر. وعملاً بالتعديلات والإضافات التي أُدخلت على الدستور وقانون الانتخابات الرئاسية لعامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، وقانون الضمانات المتعلقة بحقوق المواطنين في الاقتراع، وقانون الانتخابات لعضوية البرلمان، وقانون الانتخابات في المجالس الإقليمية ومجالس المقاطعات والمجالس البلدية، يتم انتخاب رئيس الدولة والنواب البرلمانيين وممثلي الحكومة المحلية حصراً على أساس تعدد الأحزاب.

وقد تطورت التشريعات الانتخابية الوطنية في أوزبكستان على مر الزمن. ففي عام ١٩٩٩، كان يحق للأحزاب السياسية وممثلي الحكومات المحلية وهيئات الحكم الذاتي للمواطنين تسمية مرشحين للانتخابات البرلمانية؛ وفي عام ٢٠٠٤ كان هذا الحق مكفولا

للأحزاب السياسية والأفرقة العاملة؛ وفي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٤ باتت الأحزاب السياسية هي الوحيدة التي تتمتع بهذا الحق. وتبين هذه التغييرات التشريعية أن النضال السياسي يبلغ مستوى نوعياً جديداً من انتخابات إلى أخرى، وأن الأحزاب توسّع مجالات نشاطها، وأن سلطتها تتنامى في المجتمع، وبالتالي تزداد مسؤوليتها تجاه الشعب والبلد.

وكان منح الأحزاب السياسية وحدها الحق في تسمية المرشحين للعمل النيابي خطوة أخرى في إضفاء الطابع الديمقراطي على الدولة والمجتمع، وتشكيل الهيئات النيابية والتنفيذية، ونشوء نظام متعدد الأحزاب وتعزيز المنافسة بين الأحزاب.

وكان لاعتماد القانون المتعلق بتعزيز دور الأحزاب السياسية في تجديد وزيادة إضفاء الطابع الديمقراطي على حكم الدولة وتحديث البلد أهمية جوهرية. وهذا يحدد بوضوح حالة المعارضة البرلمانية ويضمن أنشطتها. ومثّل هذا القانون الأساس القانوني الذي قام بموجبه الحزب الليبرالي الديمقراطي (أوزليديب) في أوزبكستان وحزب تيكلانيش الملي، في عام ٢٠١٥، بتشكيل الكتلة الديمقراطية التي تمثل الأغلبية البرلمانية من أجل التعزيز الفعَّال لمشاريع القوانين بهدف تنفيذ أهدافها البرنامجية. وفي المقابل، أعلن الحزب الديمقراطي الشعبي لأوزبكستان وحزب أدولات (العدالة) الديمقراطي الاجتماعي في أوزبكستان أنهما طرفان في الأقلية البرلمانية المعارضة.

كما أن قيام البرلمان باعتماد مخطط سياساتي بشأن زيادة تعزيز الإصلاحات الديمقراطية وتطوير المجتمع المدني في أوزبكستان، كان قد وضعه في عام ٢٠١٠ أول رئيس لأوزبكستان، السيد إسلام كريموف، أعطى زخما قويا لوضع نظام متعدد الأحزاب. فاستنادا إلى المبادرات المبينة في هذه الوثيقة، أُدخلت تعديلات على الدستور بحيث يتم ترشيح رئيس وزراء البلد من جانب الحزب السياسي الذي يفوز بأكبر عدد من المقاعد في المجلس التشريعي في الانتخابات، أو من قبل الأحزاب السياسية التي تشترك في المرتبة الأولى من حيث المقاعد التي تفوز بها في الانتخابات؛ وأُدخل مفهوم جديد على القانون الدستوري هو اقتراح بحجب الثقة عن رئيس الوزراء؛ ووفقا للتعديلات المدخلة على قانون الأحزاب السياسية لكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تم إلى حد كبير تعزيز سلطات مجموعات أحزاب الكينغاشات (المجالس) المحلية لنواب الشعب.

وأدى كل هذا إلى زيادة كبيرة في الفرص المتاحة للأحزاب السياسية، من خلال ممثليها في البرلمان وكينغاشات (مجالس) نواب الشعب، لرصد أنشطة الهيئات الحكومية ومعالجة أهم التحديات التنمية الاجتماعية – الاقتصادية على الصعيد الإقليمي وفي البلد ككل.

وكان القانون المعدِّل والمكمِّل لمواد محددة من دستور جمهورية أوزبكستان (المواد ٣٢ و ٧٨ و ٩٣ و ٩٨ و ١٠٣ و ١١٧) ذا أهمية خاصة لنشوء نظام متعدد الأحزاب كما كان امتدادا منطقيا للإصلاحات الدستورية الديمقراطية في البلد خلال العقد الماضي.

وأُدرجت الرقابة العامة على هيئات الدولة في الإطار الدستوري بوصفها آلية هامة لمشاركة المواطنين، وبالتالي الأحزاب السياسية، في إدارة شؤون المجتمع والدولة. وعلاوة على ذلك، نتيجة للتعديلات المدخلة على الدستور، تم إلى حد كبير تعزيز دور الأحزاب السياسية في تحديد الأولويات المعيّنة للتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما ازدادت مشاركتها في الاضطلاع بإصلاحات استراتيجية وفي تحديث البلد.

وعندما يجري النظر في ترشيحٍ ما وإقرارُه في برلمان جمهورية أوزبكستان، من الأهمية بمكان أن يسلِّم المرشح لشغل منصب رئيس الوزراء برنامج عمل قصير الأجل وطويل الأجل لمجلس الوزراء. وهذا يتيح للأحزاب السياسية الممثلة في المجلس التشريعي أن تحدد بوضوح مواقفها من برنامج الحكومة لتحقيق الأهداف المرحلية الإنمائية الوطنية، وتحديد برنامج العمل من أجل مشاركتها.

وهيأت هذه التعديلات وغيرها من التعديلات الدستورية الظروف المناسبة لخلق منافسة بين الأحزاب، قائمة على الأفكار والبرامج، ولنشوء نظام قائم بمجمله على تعددية الأحزاب. واليوم، يجب على كل حزب أن يقدم لناخبيه برنامج عمل واضح ومفهوم للتصدي للتحديات التي تواجه المجتمع، كما يتعين على كل حزب، من خلال نوابه الذي يضطلعون بدور الممثلين، أن يؤدي دوراً نشطاً في تشكيل الوكالات الحكومية. فلا مكان في النظام السياسي لأوزبكستان سوى لحزب سياسي يحظى موقفه وبرنامجه بدعم الناخبين.

وعلى هذا النحو، فإن التشريعات تبني نظاماً قائماً على الأحزاب يشكل وسيلة للتعبير عن مصالح المواطنين على مستوى السياسات الوطنية.

وسيسهم الامتثال التام للتشريعات الوطنية خلال الحملة الانتخابية وإثبات المواقف الاستباقية والسياسية من جانب الأحزاب السياسية وجميع المواطنين في نجاح إجراء انتخابات رئاسة الجمهورية في أوزبكستان، بما يتفق تماما مع المبادئ الديمقراطية.